(من يوت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا)

(الجزء الاول)

من

كتاب المباحث المشرقية

في علم الالهيات والطبيعيات

للامام فخر الدين محمد بن عمر الرازي رحمه الله تعالى المتوفى
سنة ست و ستمائة من الهجرة جمع فيه آراء الحكماء
السالفين و نتائج افكارهم و اجاب عنهم

جمعداری اموال مرکز

بسم الله الرحمن الرحيم

<pp> سبحان المتفرد بقيومية الهوية و الوجود ، المتوحد بقيومية الوجوب والجود ، الباطن عن طرف العقل لفرط سطوع انواره ، الظاهر لبصائر اولى الابصار من شهادته على افعاله وآثاره ، المستولى على جميع الممكنات بالقهر والاستعلاء ، المستعلى على الزمان الذى لا نهاية لانتهائه الى الانتهاء ، المقدس عن الفضاء ، المنعوت بلا انقطاع ولا انقضاء ، المتنزه عن ان يدخل فى ملكوته ما يخرج عما عنده ، من سلسلة القدر و القضاء ، فشهدانه المجد من جنابه احديته ، وتعالى صمديته بما يليق بعظم مجده وجلاله ، وكنه كبريائه وكماله ، وعلو شانه وباهر برهانه ، وقديم احسانه وعظيم امتنانه ، مع الاعتراف بانه لا يناسب ادنى ما استاثر به من العزة والعلو اقصى حمد الحامدين ولا يلائم اشد نعوته ظهورا للممكنات اعلى اثنية المادحين فتعالى عن متصورات الطالبين المبطلين وتقدس من متوهمات المشبهين والمعطلين وله الحمد حمدا يتضاءل (٢) عن

---

(١) ملكته (٢) تضاءل الرجل تصاغر و تقاصر خوفا ١٢ محيط

حمل اعبائه السموات السبع والارضون * ويحار في بحار انواره الملويون والسفليون * ويحترق بلمعة من شروق بروقه الروحانيون والجسمانيون * سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين *

(ثم الصلوة) على المخصوص بالنفس القدسية * والرياسة الانسية * محمد المصطفى وعلى آله واصحابه صلوة لا ينقطع امتدادامدها * ولا يرتفع استعداد عددها *

(وبعد) فان الذى صرفنا وكدنا وكدنا اليه تحصيل ما وجدناه فى كتب المتقدمين وقرأناه من زبر الاولين تحصيلا نختار اللباب من كل باب ونجتاز التطويل والاطناب مجتنبا فيه عن الايجاز المتضمن للالغاز مجتنبا فيه الافصاح المفيد للايضاح ويكون الترتيب على ان نفصل المطالب بعضها عن البعض ثم نردفها اما بالاحكام واما بالنقض ثم نذيلها بالشكوك المشكلة والاعتراضات المعضلة ثم نتبعها ان قدرنا بالحلى الشافى والجواب الوافى وربما وقع فى اثناء ذلك ما يخالف المشهور وينقض كلام الجمهور ولكنك اليوم ايها الطالب خبير بان العاقل لا يحيد (٢) عن المألوف اذا وجد الى تقريره سبيلا ولا يرغب عن المعروف اذا وجد عليه دليلا اجمالا او تفصيلا وان الذين يجزمون بوجوب موافقة الاولين في كل قليل وكثير ويحرمون مفارقتهم فى النقير والقطمير (٣) يعلمون ان اولئك المتقدمين كانوا فى بعض المواضع لمتقدميهم مخالفين وعلى كلامهم

---

(٢) حاد يحيد فهو حائد مال عن الطريق وعدل عنه ١٢ محيط

(٣) النقير النكتة في ظهر النواة و القطمير شق النواة و القشرة التى عليها والقشرة الرقيقة بين النواة و التمرة او النكتة البيضاء في ظهرها ١٢ محيط

معترضين وعن مقالاتهم معرضين وبذلك مصرحين لا معرضين فان كان ذلك مردوداً غير مقبول فقد صار المتقدم مقدوحا فيه لمخالفته متقدميه واعتراضه على كلام معلميه وان كان ذلك مشربا هنيئا ومنهجا سنيا ونحن بزعم هذا المقلد مامورون باقتفاء آثارهم والاهتداء بانوارهم فقد صارت طريقتنا في التعمق في المضائق والخوض في لجج بحار الدقائق التي ربما تأدت مصادمات شعبها ونهاياتها واصطكا كات اواخرها وغاياتها الى ترك بعض المقبولات والاعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القويم والصراط المستقيم فصار فتواهم بوجوب اتباع الاولين موجبا عليهم ترك ذلك والتمسك بالادلة والبراهين وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف ايضاً فساد طريقة قوم نصبوا انفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل غث وسمين وباطل وهجين (١) ظنا منهم انهم لما جعلوا انفسهم اضداداً لاولئك الاكابر فقد انخرطوا (٢) في سلكهم وانجذبوا الى جانبهم كلا فلم يحصلوا من ذلك الا على اظهار بلادتهم الوافرة ونباوتهم الظاهرة وكما لهم في النقصان واخذهم بمجامع الجهل والنسيان (ولما عرفنا) ان الفريقين ليسا على النهج القويم وان كلا طرفي قصد الامور ذميم اخترنا الوسط من الامرين والقول الاحسن من القولين وهو ان نجتهد في تقرير ما وصل الينا من كلامهم وحصلناه من مقالاتهم فان عجزنا عن تلخيصه وتحريره واظهار وجه تقريره اشرنا الى وجه الاشكال وذكرنا ما هو كالداء العضال ثم نجتهد فيه اما بتاويل مجملهم او بتلخيص مفصلهم ٣ المذكور في متفرقات صحفهم ثم نضم اليه اصولا وفقنا الله تعالى على

(١) الغث والسمين في الكلام الجيد والردي وهجين الكلام دخل فيه عيب ١٢ محيط (٢) يقال انخرطت الخرزة في السلك انتظمت ١٢ محيط

٣ محصلهم تحريرها

تحريرها وتحصيلها وتقريرها وتفصيلها مما لم يقف عليه احد من المتقدمين ولم يقدر على الوصول اليه احد من السالكين السابقين فيكون كتابنا هذا كما لمتضمن لكل ما في غيره من جنسه و الزائد على غيره باصول كلية و قواعد حقيقية ونكت علمية واسرار حكمية واسئلة متوجهة قادحة واجوبة لائحة واضحة ولا يعترف لي بما ذكرته الا من احاط باكثر كلام العقلاء ووقف على مضمون مصنفات الحكماء حتى يمكنه التمييز بين القديم و الجديد و الطارف و التليد (١) ولما كان كتابنا مشتملا على اشرف العلوم الحكمية وارفع المباحث الحقيقية اردنا ان نخدم به خزانة كتب افضل العالم حسبا و نسبا و موروثا ومكتسبا وهو مولانا الصاحب الصدر الاجل الكبير المنعم الاستاذ قوام الدولة والدين صدر الاسلام والمسلمين ملك الوزراء شرقا وغربا (ابو المعالي سهيل بن العزيز المستوفي) الذي خصه الله بافضل ما ناله القوى البشرية واكمل ما يصل اليه القوى النفسانية اما ما تعلق بقوته النظرية فلانه هو الاستاذ في عقلها ونقلها حقا والخريت (٢) في بيداء معضلاتها صدقا والواصل الى نهايات مجازات الافكار والمتعمق في لجج بحار الاسرار واما ما يتعلق بقوته العملية فلاكتسابه من الاخلاق اوساطها الفاضلة وترفعه عن اطرافها المفرطة الباطلة ولما استجمعت نفسه الشريفة الكمال في القوتين وحازت جهات السعادة من الجانبين لاجرم استعد لرياسة النفوس بقوة نفسانية ولسياسة الابدان بكمالات جسمانية لاجرم فوضت العناية الازلية والرحمة السرمدية اليه زمام الاحكام في النقض والابرام بالنسبة الى الخاص

(١) الطارف المستحدث والتليد القديم ١٢ محيط (٢) الخريت الدليل الحاذق الذي يهتدى الى الخرات المفاوز وهي مضائقها وطرقها الخفية ١٢ محيط

والعلم من اهل الاسلام فنسأل الله تعالى ان يمتع المسلمين بطول بقائه وان يديم افاضة حياته وان يوفقنا بفضله وطوله لاتمام هذا المطلب العظيم والمقصد الكريم الذي قصدناه فانه لاتتم الصالحات الا برحمته ولاتتم البركات الا من نعمته *

(ثم انا رتبنا) هذا المجموع على ثلاث كتب ونشرع الى ترتيب هذا المجموع على وجه كلي ثم نكتب فهرس الابواب والفصول ثم نخوض في المقصود *

اعلم انه قد ثبت ان كل ماكان اعم كان علمنا به اكمل واتم ولما كان الوجود اعم الامور ولشمولها لاجرم ابتدأنا في كتابنا الاول بالبحث عنه وعن خواصه وعن احكامه ثم ذكرنا بعد ذلك ما يقابله وهو العدم ثم ذكرنا بعد ذلك مايكون قريباً من الوجود في الشمول والعموم وهو الماهية والوحدة والكثرة (ثم لما فرغنا) عن المباحث المتعلقة بهذه الامور العامة انتقلنا عنها الى ما ينقسم الموجود اليه انقساماً اولياً وهو الواجب والممكن واستقصينا القول في البحث عن حقائقهما وخواصهما واحكامهما ثم انتقلنا الى المباحث المتعلقة بالقدم والحدوث لان الموجود قد ينقسم اليهما ايضا انقساماً اولياً على بعض الاعتبارات فهذا جملة مايشتمل عليه الكتاب الاول *

(واما الكتاب الثاني) فانه مشتمل على اقسام الممكنات وذلك لان الممكن ينقسم بالقسمة الاولى الى جوهر وعرض فلابد من ذكرهما ثم ذكر الخواص المشتركة بينهما ثم ذكر خواص الجوهر من حيث هو جوهر ثم ذكر خواص العرض من حيث هو عرض فلاجرم جعلنا هذا الكتاب الثاني مشتملا على مقدمة وجملتين (اما المقدمة) ففي بيان خواص الجوهر من حيث هو جوهر وخواص العرض من حيث هو عرض * ثم انما قدمنا الجملة المشتملة على احكام الاعراض لعلة سنذكرها بعد ذلك واوردنا في

هذه

هذه الجملة المقولات التسع التي هي الاعراض *

(ورتبنا) هذه الجملة على فنون خمسة وجعلنا (الفن الاول) في الكم واحكامه واقسامه وذكرنا في هذا الفن ما يتناهى ومالا يتناهى والمباحث المتعلقة بالنهاية وذكرنا فيه ايضا احكام الخط والسطح والجسم وذكرنا فيه ايضا حقيقة المكان ومذاهب الناس فيه ثم ذكرنا حقيقة الجهة وكيفية تحددها بالمركز والمحيط وانما جعلنا هذه الاشياء في هذا الفن لان كلها بحث عن احوال الكم واحوال اقسامه *

(واما الفن الثاني) فقد جعلناه مشتملا على احكام الكيف ورتبناه على مقدمة واربعة اقسام فذكرنا في القسم الاول الكيفيات المحسوسة وبدأنا فيها بالكيفيات الملموسة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة (١) وغيرها وحققنا القول في حدودها ورسومها وخواصها ورفضنا الاقوال الباطلة المذكورة فيها ثم ذكرنا بعد ذلك الكيفيات المبصرة من اللون والضوء وبعد ذلك المسموعة والمشمومة والمذوقة والملموسة وذكرنا في القسم الثاني احوال الكيفيات التي تسمى بالقوة واللاقوة وذكرنا في القسم الثالث احوال الكيفيات النفسانية مثل العلم والخلق واستقصينا القول في احكام العلم والعالم والمعلوم وفصلنا القول في اصولها وفروعها تفصيلا لا يوجد مثله في كتب المتقدمين وذكرنا في القسم الرابع الكيفيات المختصة بالكميات مثل الاستدارة والتثليث والتربيع والزاوية والشكل وغير ذلك وعند هذا تم الفن الثاني *

(واما الفن الثالث) فقد ذكرنا فيه المقولات النسبية وهي السبع الباقية فبدأنا

(١) الهشاشة هو الملوسة عند الاطباء ١٢ « زيفنا

اولا بذكر حقيقة الاضافة وخواصها واحكامها وانه هل لها وجود في الاعيان ام لا ثم ذكرنا اقسامها كالكلي والجزئي والتماس والمشافع والمتصل وهذه الابواب تجد كل واحد منها في موضع آخر من كتب الحكماء لكنا جمعنا هاهنا في باب الاضافة لانها لما كانت امورا اضافية كان الاولى ذكرها في باب الاضافة ثم ذكرنا بعد ذلك حقيقة الوضع والاين والمتى والجدة وان يفعل وان ينفعل وبينا خواصها واحكامها وعند هذا تم الفن الثالث *

(ثم انا لما نظرنا) في مقولة ان ينفعل وجدناها عبارة عن تأثير العلة في الشيء واما مقولة ان ينفعل فهي الحركة لاغير فلاجرم ذكرنا في الفن الرابع احكام العلة والمعلول وفي الفن الخامس اقسام الحركة *

(ثم رتبنا الفن الرابع) على مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففي بيان حد العلة وشرحنا في الاقسام الاربعة احوال العلل الاربع المادية والصورية والفاعلية والغائية وشرحنا في الخاتمة الامور المشتركة بينها *

(واما الفن الخامس) فقد ذكرنا فيه احكام الحركة والزمان فهذا ما في الجملة الاولى واما الجملة الثانية فهي مشتملة على احكام الجواهر وفيها ثلاثة فنون (الفن الاول) في البحث عن احوال الاجسام وفيه اربعة ابواب (الباب الاول) في احكام الجسم من حيث هو جسم (الباب الثاني) في احكام الاجسام البسيطة (الباب الثالث) في الافعال والانفعالات (الباب الرابع) في الكائنات التي لا نفس فيها (الفن الثاني) في علم النفس وفيه ثمانية ابواب سيأتي شرحها (الفن الثالث) في العقل وهو فصل واحد وعند هذا يختتم الكتاب الثاني *

(واما الكتاب الثالث) في الالهيات المحضة فيه اربعة ابواب (الباب الاول)

في اثبات واجب الوجود ووحدته وتقدسه عن جهات الكثرة ومشاكلة الجواهر والاعراض (الباب الثاني) في شرح صفاته وشرح علمه بالكليات والجزئيات وشرح ارادته وقدرته وكونه تاما وخيرا محضاً وحقا محضاً وجواداً وان العقول البشرية قاصرة عن الاحاطة به وكيفية اقسام اسمائه (الباب الثالث) في افعاله وفيه بيان كيفية صدور افعاله عنه واستقصاء القول فيما يقال من العقول العشرة وكيفية ترتبها وكيفية تكون الاسطقسات عنها ثم بيان ان الممكنات لا يوجد شيء منها الا بقضائه وقدره ثم بيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي (الباب الرابع) مشتمل على بيان ضرورة وجود النبي والاشارة الى خواصه وعند هذا يختم الكتاب (واما ما يذكر) بعد ذلك من علمي الاخلاق والسياسات (١) فسنكتب فيهما كلاما محرراً ان ساعد التقدير والتدبير وانت اذا تأملت ترتيب كتابنا وجدته مبتدأ باعم الامور نازلا منه الى الاخص فالاخص فالاخص ولما فرغنا من الاشارة الى كيفية الترتيب فلنذكر الآن فهرس الابواب والفصول وبالله التوفيق *

(١) قد وعد المصنف بذكر علمي الاخلاق والسياسات في آخر هذا الكتاب لكنه ما اتفقت له كتابة ذينك العلمين بل قد وعد هناك ايضاً ليان هذين العلمين على حدة مستقلة ١٢ * يقطع

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(الكتاب الاول في الامور العامة)

(الكتاب الاول) في الامور العامة وما يجرى مجراها ومجرى أنواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه خمسة ابواب (الباب الاول) في الوجود وفيه عشرة فصول (الفصل الاول) في انه غنى عن التعريف *

(اعلم) ان التعريف على وجهين (احدهما) ان يكون الغرض منه افادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل (وثانيهما) ان يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة منبهة وان كانت اخفى من المعرف في نفس الامر فتعريف الوجود على الوجه الثاني جائز واما على الوجه الاول فغير جائز خلافا لبعضهم فانهم يعرفون الوجود بانه الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وربما يقولون انه الذي يكون فاعلا او منفعلا وهذه التعريفات غير صحيحة (اما اولا) فلانه لا بد فيها من استعمال لفظة ما او الذي او الامر او الشيء وكلها مرادفات للوجود ولا شك ان بين مفهومات هذه الالفاظ الاربعة تفاوتا مذكورا بين الباحثين (واما ثانيا) فلان الصحة اخفى من الوجود لانها عبارة عن لا امتناع الوجود او العدم او هما والعلم بالوجود متقدم على العلم بلا امتناعه وكذلك الخبر هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم آخر بالنفي او الاثبات وكل ذلك مما لا يعرف الا بالوجود وكذلك القول في الرسم الثاني فان الجمهور يعرفون الوجود ولا يعرفون انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا ولان الفاعل موجود ما لم يؤثر في الغير ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الوجود فبطل الرسمان *

(واعلم) انه ليس يجب ان يكون كل تصور مكتسبا والا لزم التسلسل اما في موضوعات متناهية وهو الدور او غير متناهية وهو المسمى بالتسلسل المطلق واذا عرفت ذلك فنقول يجب علينا ان نبين امورا ثلاثة في هذا الموضع (الاول) ان الوجود اولي التصور (الثاني) انه يمتنع تعريفه (الثالث) انه اول الاوائل في التصورات وهذه المباحث متفاوتة وان كانت متقاربة *

(اما بيان الاول) فمن وجهين (الاول) ان العلم بان الامر لا يخلو عن النفي والاثبات علم اولي بديهي والتصديق مسبوق بالتصور فهذا العلم مسبوق بتصور الوجود والعدم والسابق على الاولى اولى بان يكون اوليا فتصور الوجود اولي (الثاني) ان علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من وجوده والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فعلمه بالوجود سابق على علمه بوجوده والسابق على غير المكتسب اولى بان لا يكون مكتسبا (فان قيل) لم لا يجوز ان يكون علم الانسان بوجود نفسه مكتسبا (قلنا) ابطال ذلك سيأتي في علم النفس وبتقدير التسليم لا يقدح في المقصود لانا مالم نعرف وجود الدليل لا يمكننا ان نستدل به على المدلول ولا يمكن ان يكون العلم بوجود كل دليل مستفادا من دليل آخر لاستحالة الدور والتسلسل فلابد ان ينتهي الى دليل لا يحتاج في العلم بوجوده الى دليل آخر فيكون العلم بوجود ذلك الدليل اوليا لكن تصور الوجود سابق على ذلك العلم الاولي والسابق على الاولي اولى بان يكون اوليا فاذا الوجود اولي التصور وهو المطلوب *

(واما بيان) ان الوجود لا يمكن تعريفه فلان تعريفه اما ان يكون بنفسه او بما يكون داخلا فيه او بما يكون خارجا عنه والاول باطل لاستحالة كونه معلوما

قبل كونه معلوماً (والثانى) باطل لان اجزاء الوجود اما ان تكون وجودية او لا تكون فان كانت وجودية كان للوجود الواحد وجودات وايضاً فلانه يلزم ان يكون الشئ محتاجا الى مثله وان لم تكن وجودية فعند اجتماعها اما ان تحدث لها صفة الوجود اولا تحدث فان لم تحدث كان الوجود عبارة عن مجموع الامور العدمية وان حدثت لها صفة الوجود فيكون ذلك المجموع مؤثراً فى ذلك الوجود اوقابلا له فلا يكون التركيب في نفس الوجود بل في قابله اوفاعله فيكون تعريف الوجود بذا نه تعريفا له بما هو خارج عنه لا بما هو داخل فيه (واما تعريفه) بلوازمه فهو ايضاً باطل لانا مالم نعرف وجود ذلك اللازم واتصاف الوجود به لم يكن ذلك الامر معرفاً له واتصافه به عبارة عن ثبوت ذلك الوصف له فلو عرفنا الوجود المطلق بانه الذى وجدت له الحالة الفلانية كنا قد عرفنا الوجود المطلق بالوجود الخاص لكنا بينا ان المطلق جزء من المخصوص فيلزم منه تعريف البسيط بالمركب وذلك محال فثبت انه لا يمكن تعريف حقيقة الوجود *

(والذى) وصل الينا من قبلنا في هذا الموضع ان تعريف الوجود اما ان يكون بالحد اوبالرسم (والاول) باطل لان الحد مركب من الجنس والفصل وليس للوجود جنس ولا فصل (والثانى) باطل لانا عند الاستقراء وجدنا الوجود اعرف من كل ما نحاول تعريفه به وهذا الكلام ضعيف (اما قوله) الحد مركب من الجنس والفصل فقد عرف بطلانه فى المنطق (واما قوله) الوجود غير مركب منهما فلم يبرهن عليه بل اقتصر على الدعوى (وقوله) لا يمكن ترسيمه غير مبرهن لان الاستقراء لا يفيد العلم *

(واما بيان) انه اول الاوائل فى التصورات فقد قيل فيه بانه اعم الامور

والاعم جزء للاخص * والعلم بالكل متوقف على العلم بالجزء والذي يحتاج العلم بالشيء الى العلم به يكون لا محالة اعرف فالوجود اعرف وهذا ضعيف لان قوله الاعم جزء للاخص ليس كذلك على الاطلاق فان الوصف الخارجي العام لا يكون جزأ من الموصوف والوجود وصف خارجي فلا يلزم ماقالوه * (ويمكن) ان يقال في بيان ان الاعم اعرف على الاطلاق ان النفس الانسانية قابلة للتصورات وفاعلها دائم الفيض ومتى وجد القابل والفاعل كان عدم الفعل لاجل عدم شرط او حصول مانع (والاول) هاهنا باطل لان كل ما كان اعم الامور كان كل ماعداه اخص منه والاعم لا يكون مشروطا بالاخص (والثاني) ايضا هاهنا باطل لان صور الامور الخاصة قد تكون متمانعة * وهي باسرها لا تمانع صورة مايعمها ولكن كل مايمانع العام فهو ممانع للخاص فاذا كلما كان الشيء اعم كان المنافي له والشرط فيه اقل ومتى كان المنافي اقل كان وجوده اولى بالوقوع على مابيناه ولما كان الوجود اعم الامور وهو لازم للماهيات على ما سيظهر كان انتقاش النفس به اكثر من انتقاشها بغيره واولى واحق واقدم ولا معنى لكون الوجود اول الاوائل في التصورات الا ذلك *

(فاعلم) ان الخصم له في هذه المسئلة مقامان (احدهما) ان يقول ماهية الوجود غير متصورة (والثاني) ان نقول ماهية الوجود وان كانت متصورة الا ان ذلك التصور غير اولي بل مكتسب (اما المقام الاول) فله ان يقرر ذلك بوجوه اربعة (اولها) لو كان الوجود حقيقة معلومة لكانت حقيقة الباري تعالى معلومة لكن التالي باطل باتفاق الحكماء والبراهين المذكورة في موضعه فالمقدم كاذب وبيان الشرطية انه ثبت بالبرهان ان الوجود من حيث انه وجود حقيقة واحدة في حق الواجب والممكن وثبت ان حقيقة

* من الاخص) ومتغايرة * ومتى كان كذلك

واجب الوجود هي الوجود المجرد عن سائر القيود وانه لا يجوز ان تكون له ماهية سوى الوجود تتقوم بالوجود ا ويعرض لها الوجود فاذا كانت حقيقة واجب الوجود هي نفس الوجود المقيد بالقيود السلبية فلو كانت حقيقة الوجود متصورة لكانت حقيقة البارى تعالى لا محالة متصورة (وثانيها) ان تصور الشيء انما يكون بارتسام صورة مساوية للمتصور في المتصور فلو تصورنا حقيقة الوجود لارتسمت صورة مساوية لها هية الوجود فينا ولا شك ان الذي يتصور الوجود موجود فيلزم ان يجتمع فيه من الوجود صورتان ويلزم منه اجتماع المثلين وهو محال ثم اذا تصورنا الوجود وتصورنا بعد ذلك سوادا موجودا لزم اجتماع الوجودين مرة اخرى وذلك محال (وثالثها) ان الوجود على ما بينتموه بسيط والبسيط غير معقول الحقيقة (ورابعها) ان الوجود لا يعرف بالحقيقة الا اذا عرف تميزه عن غيره ومعنى تميز الشيء عن غيره انه ليس هو ذلك الغير وذلك سلب مخصوص والسلب المخصوص يتوقف تعقله على تعقل مطلق السلب لما بينا ان المطلق جزء من المقيد والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فاذا العلم بالوجود يتوقف على العلم بالسلب المطلق لكن السلب المطلق لا يمكن تعقله اذ العدم انما يعقل اذا اضيف الى الوجود فحينئذ يتوقف تعقل كل واحد من الوجود والعدم على تعقل الآخر فيكون دورا وذلك يمنع من تعقل حقيقة كل واحد منهما *

(ولما المقام الثاني) فهو ان تقع المساعدة على ان تصور الوجود حاصل وتقع المنازعة في ان تصوره اولي * ولهم ان يذكروا شكوكا خمسة في ذلك *

(اولها) ان الوجود صفة غير مستقلة بالمعقولية وما كان كذلك كان في

* مرة واحدة وذلك باطل

معقوليته تبعا للغير فاذا معقولية الوجود تبع لمعقولية معروضاته التي هي الماهيات التي هي غير اولية التصور فالوجود التابع تصوره لتصورها اولى ان لا يكون اولي التصور *

(وثانيها) لو كان الوجود اولي التصور لكان كونه مشتركا بين الموجودات وزائدا على ماهياتها اوليا بديهيا لان كونه مشتركا وزائدا ان كان عين كونه وجودا فالالزام ظاهر وان كان لازما من لوازمه والملزوم علة اللازم والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول فيلزم من تصور ماهية الوجود العلم بوجود لازمه ومن العلم بذلك اللازم العلم باللازم الثاني وهلم جرا في جميع اللوازم بالغة ما بلغت وكون الوجود مشتركا وزائدا اذا كان من جملة لوازم ماهية الوجود سواء كان لازما قريبا او بعيدا فيلزم من كون الوجود اولي التصور ان يكون العلم بهذين اللازمين اوليا ولما لم يكن كذلك فالوجود ليس اولي التصور *

(وثالثها) ان قوما اشتغلوا بتعريف ماهية الوجود ولو كانت ماهية الوجود متصورة لهم تصورا اوليا لاستحال منهم طلب ما هو حاصل عندهم كما ان العلم بان الكل اعظم من الجزء لما كان حاصلا عندهم امتنع منهم طلب ذلك بالبرهان *

(ورابعها) ان الوجود الذهني يجب ان يكون مطابقا للوجود الخارجي لعكس كلما كان اشد جزأ فهو اولى بالجوهرية والوجود الخارجي فيجب ان يكون الاولى بالحضور في الذهن هو الامور الجزئية والوجود اعم الامور فهو اولى بان يكون حضوره في الذهن متأخرا عن حضور غيره فاذا لا يكون تصوره اوليا *

(وخامسها) انه لو كان تصوره اوليا لما احتيج في ذلك الى البراهين ولما وقع

الخلاف في انه هل هو من قبيل الاوليات ام لا علمنا انه ليس باولي التصور (والجواب) عما تمسكوا به اولا ان ذلك بناء على ان ماهية الباري تعالى وحقيقته هي الوجود المجرد ونحن لا نقول بذلك وان كان ذلك مذهباً للشيخ ولاكثر السابقين ولا شك ان من قال بذلك فلا جواب له عن ذلك الكلام (والجواب) عما تمسكوا به ثانيا اناسنبين في علم النفس انه يكفي في ادراكنا لذاتنا حضور ذواتنا لذواتنا من غير ان يحتاج فيه الى استحضار صورة مساوية لذواتنا في ذواتنا فكذلك ههنا يكفي في ادراكنا لحقيقة الوجود حصول الوجود لذواتنا ولا حاجة الى استحضار صورة اخرى من الوجود في ذواتنا فاندفع الاشكال (والجواب) عما تمسكوا به ثالثاً اناسنبين ان البسيط يمكن ان يكون معقولا (والجواب) عما تمسكوا به رابعا انا لانسلم ان تعقل حقائق الاشياء يتوقف على تعقل انها ليست غيرها وذلك لان العلم بان حقيقة ماهية ليست حقيقة اخرى علم بسلب امر عن امر والمعلوم فيه مجموع امور والعلم بالمجموع متاخر عن العلم بكل واحد من تلك الامور فثبت ان العلم بالوجود لا يمكن ان يكون متوقفا على العلم بانه ليس غيره بل الوجود من حيث انه وجود بلا شرط عدمي او وجودي له اعتبار مغاير لاعتبار الوجود مع شرط عدمي وهو سلب غيره عنه تغاير البسيط والمركب واذا كان الوجود بلا شرط مغايرا للوجود بشرط لا ثبت ان الوجود بلا شرط لا يتوقف تصوره على تصور العدم اندفع الاشكال وهو القول في ان الوجود بسيط فان الوجود وجود محض فقط والبساطة والتركيب عارضان له (والجواب) عما تمسكوا به اولا في المقام الثاني فهو انا نمنع كون تعقل الوجود تابعا لتعقل شيء آخر ولا يستقيم مع قولنا الوجود اول الاوائل في التصورات

الا الاصرار على هذا المنع لانا لو جعلنا تعقله بعالتعقل غيره لكان تعقل ذلك الغير سابقا على تعقله فلا يكون تعقله اول الاوائل (واما) اذا لم ندع ذلك وقنعنا بمجرد ان تصوره اولى امكننا ان نسلم ذلك ثم اما ان نقول بان تعقل الوجود تابع لتعقل ماهية ما لا لتعقل ماهية مخصوصة وتعقل ماهية ما ايضا اولى التصور ولكن ذلك يشكل من جهة ان كونه ماهية ما ايضا من العوارض التي لا تستقل بالمعقولية فيعود الاشكال بعينه فيه (واما) ان نقول ان تعقل الوجود يستدعي تعقل الماهيات المخصوصة وندعي ان تصور بعض الماهيات المخصوصة ايضا اولى وهذا اقرب الى الصواب (والجواب) عما تمسكوا به ثانيا من وجهين (احدهما) ان كون الوجود زائدا و مشتركا و صفات اضافية ليس لها وجود في الخارج والا لكان اما مشاركا لغيره اولا مشاركا وعلى كل حال فمشاركته اولا مشاركته يكون زائدا عليه وتسلسل واذا لم يكونا من الامور الوجودية في الخارج لم تكن الماهية مستقلة باقتضائهما فائدفع الاشكال (وثانيهما) ان يلتزم ان العلم يكون الوجود مشتركا بين الماهيات وزائدا عليها اولى وان الذي يذكر في الموضعين من البراهين يجري مجرى التنبيهات (والجواب) عما تمسكوا به ثالثا ان احدا لم يحاول تعريف حصول الشيء ونبوته ولكنهم لما اعتقدوا ان الوجود هو علة حصول الشيء لا نفس حصوله لا جرم حاولوا تعريف تلك العلة ولا شك انها لو كانت ثابتة لكانت محتاجة الى التعريف (والجواب) عما تمسكوا به رابعا هو ان قولهم الاخص لما كان اولى بالوجود الخارجي واعرف عند الطبيعة من الاعم وجب ان يكون في الذهن ايضا كذلك دعوى عرية عن البرهان بل الصحيح ان الاعم اولى بالوجود الذهني من الاخص لما بينا ان الشيء كلما كان اعم كانت شروطه ومعاندانه اقل فكان اولى

بالوجود واما في الوجود الخارجي فكلما كان اخص كان اولى بالوجود لاستحالة حصول الكلي في الاعيان فظهر الفرق بين الصورتين (والجواب) عما تمسكوا به خامساً انه لا يلزم من وقوع الخلاف في ان تصوره اولي ام لا ان لا يكون تصوره اوليا لان البحث عن كونه اوليا بحث عن حال من احوال التصور لا عن نفسه *

(الفصل الثاني في ان الوجود مشترك فيه)

﴿الفصل الثاني في ان الوجود مشترك فيه﴾

يشبه ان يكون ذلك من قبيل الاوليات بانه انا اذا نسبنا موجوداً الى معدوم لم نتمثل بينهما مشاركة ومقارنة في التحقق والثبوت واذا نسبنا موجوداً الى موجود فاما ان يكون بينهما من المشاركة والمقارنة ما ليس بين الموجود والمعدوم واما ان لا يكون كذلك فان لم يكن كان حال الوجود مع الوجود في عدم المشاركة كحال الوجود مع المعدوم وصريح العقل حاكم بفساد ذلك وان كان بين الموجودين من المشابهة ما ليس بين الموجود والمعدوم فذلك اعتراف بان اصل الوجود مشترك (فان قيل) المعدوم نفي محض فكيف تكون بينه وبين الموجود مشابهة واما الموجودات وان اختلفت في وجوداتها لكنها كيف ما كانت فهي موجودة (فنقول) اذا لم يكن وجوداتها متشاركة في المفهوم بل كانت متباينة من كل الوجوه كان حال بعضها مع البعض كحال الوجود مع العدم في عدم المشابهة اللهم الا ان يقال الوجودات وان اختلفت في انفسها لكنها متحدة في الاسم فبينها مشاركة من هذا الوجه لكنا نقول لو قدرنا ان الواضع وضع لطائفة من الموجودات وطائفة من المعدومات اسماً واحداً ولم يضع لكل الموجودات اسماً واحداً اوجب ان تكون المقارنة بين تلك الموجودات والمعدومات المتحدة في الاسم اكثر

من

من التي بين الموجودات الغير المتحدة في الاسم وصريح العقل حاكم ببطلان ذلك وهذه حجة غير مقنعة للمجادل المتعنت ولكنها في حق المنصف قاطعة *

(ثم انا نذكر) بعد ذلك عدة من البراهين (فالاول) انا اذا عرفنا ان العالم ممكن وكل ممكن فله مؤثر جزمنا حينئذ انه لابد للعالم من مؤثر وتيقنا وجوده ثم اذا ترددنا بعد ذلك في انه هل هو واجب او ممكن بتقدير كونه ممكنا فهو جوهر او عرض وبتقدير كونه جوهرا فهو متحيز او غير متحيز لم يكن ترددنا في هذه الخصوصيات موجبا لزوال اليقين الاول اما لو اعتقد معتقد ان ذلك المؤثر شيء ممكن الوجود ثم يتبين له بعد ذلك ان ذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا فانه لابد ان يزول عنه اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا فلو لا ان الوجود امر مشترك بين هذه الخصوصيات والا لتغير عند تغيرا عتقاد خصوصياته كما تغير اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا ولما لم يكن كذلك دل على ان الوجود مشترك *

(الثاني) ان الوجود اولي التصور ولو لم يكن مشتركا لما كان كذلك لان وجود كل شيء اذا كان عين حقيقته وتلك الحقيقة غير اولية التصور فالوجود كيف يكون اولي التصور *

(الثالث) ان المقابل للاوجود هو الوجود واعرف التصديقات عند العقل انه لا واسطة بين هذين الطرفين ولو لم يكن الوجود مشتركا بين الكل لم يكن المقابل للاوجود امرا واحدا بل امورا كثيرة فلا يكون التقسيم منحصرا بين الطرفين *

(الرابع) وهو انه يمكننا ان نقسم الموجود الى الواجب والممكن والتقسيم يستدعي مورد ا مشتركا فيه وليس ذلك امر الفظيا * فانا لو قدرنا عدم الوضع

* وليس ذلك اللفظ

اصلا لم يبطل هذا النوع من تصرف العقل فاذا هو امر معنوي ولا يمكن ان يكون ذلك هو خصوصية كونه واجبا او ممكنا لان خصوصية كل واحد منهما غير مشتركة بينه وبين مقابله والا لكان هو مقابله اي مقابل نفسه فاذا المورد شيء مشترك بين خصوصية كل واحد منهما *

(فان قيل) على هاتين الحجتين سؤالان (الاول) ان نفي كل حقيقة يقابله ثبوتها وليس بين نفيها وثبوتها واسطة لكن ثبوتها ليس امرا زائدا على خصوصيتها بل ثبوتها هو نفس حقيقتها المتعينة فقد وفينا بما تقرر في العقل من انه لا واسطة بين النفي والاثبات اي لا واسطة بين تحقق تلك الحقيقة وبين لا تحققها فان ادعيتم ان هاهنا ثبوتا عاما مشتركا بين الموجودات وهو المقابل للنفي العام فهذا هو المصادرة على المطلوب الاول وهذا هو الاعتراض على الحجة الرابعة لانا نقول مورد التقسيم بالوجوب والامكان حقيقة كل واحد من الماهيات فاذا قلنا الموجود اما ان يكون واجبا او ممكنا فكأنا قلنا السواد اما ان يكون في سواديته واجبا اولا يكون وكذلك القول في البياض وغيرهما فعلى هذا يكون المورد حقيقة كل واحد من الماهيات لا ان يكون هناك وجود مشترك *

(الثاني) المعارضة بنفس الوجود فانا اذا قلنا الامر اما ان يكون ثابتا او لا يكون فالوجود ان لم يدخل في طرف الثابت دخل في طرف اللاثابت وحينئذ لا يكون الوجود زائدا وان دخل في طرف الثابت فلا شك انه مغاير للماهية اللاثابتة فيكون الوجود مشاركا للماهية الموجودة في اصل الثابتية ومتمايزا عنها في خصوصية كون الوجود وجودا فيكون للوجود وجود آخر ويلزم التسلسل وهو بعينه متوجه على البرهان الرابع لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية